قال ان التنظيم اقرب الى «السلفية» وبعيد عن المذهب الشيعي

وزير مغربي يعلن اعتقال امرأة رابعة ضمن «انصار المهدي» ويستبعد وجود اختراق اسلامي للجيش

الرباط ـ «القدس العربي»:

كشف مسؤول مغربي كبير عن اعتقال امرأة رابعة كانت مشاركة في نشاطات جماعة «انصار المهدي» الاصولية.

وقال شكيب بن موسى وزير الداخلية المغربية ان التحقيق ما زال مستمرا مع ثلاث نساء اعتقلن في وقت سابق وكان لهن دورا هاما في تمويل الجماعة.

وأوضح بن موسى في ندوة صحافية عقدها امس الخميس بمقر الوزارة بالرباط خصصت لتسليط الضوء على التطورات الأخيرة التي عرفها المغرب على المستوى الأمني منذ بداية الصيف الحالي، أن التحقيقات أثبتت أن المعنيات بالأمر كن على اتصال بأرملة كريم المجاطي عضو تنظيم القاعدة الذي قتل في السابق في العربية السعودية وكان من البارزين على قائمة المطلوبين التي وزعتها الداخلية السعودية قبل مقتله.

وأفاد المسؤول المغربي أن السيدة الرابعة التي كانت في حالة فرار ألقي القبض عليها خلال الـ24 ساعة الماضية.

وأشار الى أن التحقيقات أظهرت أن بعض هؤلاء النساء أعربن، خلال جلسات نظمت بحضور المدعو حسن الخطاب، عن رغبتهن في تنفيذ عمليات انتحارية في العراق وفلسطين، كما حضرت المعنيات بالأمر جلسة تم خلالها عرض شريط يتضمن صورا للمكان الذي كان من المفترض أن يشكل معسكرا لتدريب أعضاء التنظيم بمنطقة أجدير بشمال البلاد.

وأضاف أن المعنيات بالأمر قدمن للمدعو حسن الخطاب مبالغ مالية للمساهمة في تمويل انشاء جناح عسكري وشراء أسلحة من أباطرة المخدرات، كما تم تقديم مبالغ مالية أخرى لعضوين في التنظيم لتمويل سفرهما للعراق للمشاركة في القتال هناك.

واثار كون اثنتين من المعتقلات زوجتين لرباني طائرات يشتغلان في الخطوط الملكية المغربية مخاوف أن يكون أمن الطائرات المدنية والمطارات مهددا الشيء الذي استنفر جميع المسؤولين الأمنيين المدنيين والعسكريين، وعلى أعلى مستوى، للاجتماع وتدارس الاحتياطات اللازمة. الا ان وزير الداخلية المغربي اكد لـ«القدس العربي» ان التحقيقات لم تؤكد حتى الان عن دور لهذين الربانيين في الجماعة وان كانت التحقيقات ما زالت مستمرة لمعرفة كل التفاصيل.

وتبديدا لمخاوف وجود عسكريين ورجال امن ضمن جماعة «انصار المهدي»، أكد بن موسى أنه لايمكن بأي حل من الأحوال الحديث عن اختراق للمؤسسة العسكرية ومصالح الأمن بعد تفكيك المجموعة الارهابية «انصار المهدي» واعتبر ان عدد عناصر الجيش ومصالح الأمن الذين تم توقيفهم في هذا الاطار «لايعني شيئا» وان هؤلاء كانوا عناصر «معزولة وهامشية».

وجدد المسؤول المغربي نفيه لاية حمولات شيعية لاسم الجماعة «انصار المهدي» وقال انها اقرب الى السلفية الجهادية دون استبعاد علاقة مع تنظيم القاعدة الذي يتزعمه المنشق السعودي اسامة بن لادن.

وقال ان جماعة «انصار المهدي» اقرب الى السلفية الجهادية كما ان المرأة التي اعتقلت اخيرا وكانت على علاقة مع ارملة كريم المجاطي الذي كان احد قادة القاعدة في السعودية كانت تبدي اعجابها بالمسار الديني لارملة المجاطي ودروها وصبرها.

كما ان الجماعة التي ارسلت اثنين من ناشطيها للقتال في العراق قد بدأت التفكير في بدء نشاطها في الجهاد في العراق قبل ان تتحول للجهاد بالمغرب.

وكشف المسؤول المغربي ان جماعة «انصار المهدي» التي اعلن رسميا عن تفكيكها في الاسبوع الاول من اب/اغسطس الماضي وتقول السلطات ان الجماعة كانت تعد لهجمات مسلحة تمهد لانقلاب على النظام واقامة امارة اسلامية في البلاد اعدت لمعسكرت لتدريب ونقاط انطلاق لمواجهات مسلحة مع رجال الامن والقيام بعمليات تخريبية تستهدف منشآت سياحية ومواقع حساسة ومراكز اجنبية والقيام باغتيال شخصيات مغربية بارزة لاسباب سياسية واخلاقية. واوضح ان الجماعة قامت بتحديد اهدافها وبدأت بمراقبتها لتنفيذ عملياتها.

وقال أن التنظيم الارهابي الذي تم تفكيكه يتألف من 52 عنصرا بلغ مرحلة جد متقدمة من التهيؤ والتحضير وكان بصدد المرور الى تنفيذ أعمال ارهابية.

وأكد أن تفكيك خلية «انصار المهدي» يبقى طابع خاص بالنظر الى خصوصيتها ودرجة تنظيمها والوسائل التي كانت تنوي استعمالها في مخططاتها الارهابية ونوعية الانتماء الاجتماعي لعناصرها.

وقال «اننا اليوم في مواجهة فكر ايديولوجي متطرف لجماعات جد منظمة تستقطب عناصر تنتمي لفئات اجتماعية مختلفة تفند ما يدعيه البعض من اكتفاء تغلغل الارهاب في الأوساط الاجتماعية المهمشة. وتهدف هذه الجماعات، من خلال مشاريعها الارهابية، الى نسف مشروع بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي».

وأكد أن «الدولة بكل مكوناتها، عازمة كل العزم على التصدي لظاهرة الارهاب بكل صرامة وعدم التساهل مع أي كان بما تتوفر عليه من امكانيات ووسائل بشرية ومادية وفي اطار الاحترام التام للمقتضيات القانونية».

وقال شكيب بن موسى ان «من واجب الجميع الانخراط ودعم هذا التوجه والتعاون مع السلطات المختصة لما فيه مصلحة هذا الوطن».

وأضاف أن ظاهرة الارهاب تشكل تهديدا حقيقيا على أمن واستقرار البلدان غير أن المغرب له من الأذرع الواقية ما يصونه من كل خطر مشيرا الى أن السلطات العمومية التى وفقت في تفكيك عدة تنظيمات متطرفة تعاملت مع هذه الظاهرة «بكل حزم وجدية وباحترافية عالية في اطار ممارستها لاختصاصاتها المتعلقة بحفظ الأمن والنظام العام وفق القوانين الجاري بها العمل مما أثمر نتائج ملموسة».

وقال وزير الداخلية المغربي ان وزارته اعتمدت استراتيجية للتصدي لظاهرة الارهاب ترتكز على أربعة محاور تهم اعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفاعلة في مجال الجريمة الارهابية بشكل يجعلها أكثر فعالية، وملء الفراغ القانوني الذي كان يعرفه المغرب في هذا المجال، وتكثيف التعاون الدولي في محاربة الارهاب، و تعزيز الاجراءات الوقائية.

واضاف ان هذه الاستراتيجية جزء من استراتيجية شمولية تعتمدها الدولة في ميدان التنمية والحريات العامة والديمقراطية والتربية والثقافة.

وشدد على أن مواجهة «التيارات المتطرفة التي تستهدف تقويض النموذج المجتمعي الديمقراطي والحداثي الذي اختارته المملكة بتوافق كل الأطراف تتطلب أكثر من أي وقت مضى تجند واسهام كل الفعاليات من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ووسائل الاعلام بكل أشكالها والانخراط العملي في مجهود الدولة في مواجهة الارهاب ولبناء مجتمع متسامح منفتح تحكمه قيم العدالة والمساواة».

وانتقد بن موسى تشكيك بعض الجهات بما اعلنته السلطات حول هذه الجماعة وقال «بعض الجهات، على الرغم من حقيقة العمل الارهابي الذي يتهدد البلاد، ما زالت تشكك في جديته وتبحث عن كل الذرائع للتقليل من أهميته والطعن في جدية الاجراءات التي تعتمدها الدولة في هذا المجال».

وقال ان حملات التشكيك تؤثر سلبا على اداء رجال الامن ولا تخلق اجواء مناسبة لقيام الاجهزة بعملها واكد أن الحكومة تتعامل مع ملف الارهاب بالاعتماد على مقاربة تواصلية شفافة، تهدف الى اطلاع الجميع على ما يتربص بالمغرب من أخطار ارهابية وكذا الاجراءات والمجهودات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال مناشدا، بالمناسبة، المؤسسات الاعلامية الاستمرار في التعامل مع هذا الملف بكل مسؤولية والتزام.

وأكد وزير الداخلية أن الحكومة على استعداد لتزويد الصحافة بكل جديد في الموضوع في جو تطبعه الشفافية والمسؤولية.

وزير الداخلية المغربي شكيب بن موسى

ليبيا تحتفل بالذكرى 37 لـ«ثورة الفاتح» وسط دعوات الى الاصلاح

■ طرابلس ـ اف ب: تستعد ليبيا للاحتفال الجمعة بالذكرى السابعة والثلاثين لثورة الفاتح من ايلول/سبتمبر ذكرى اطاحة مجموعة من الضباط الليبيين بقيادة معمر القذافي بالملك ادريس السنوسي في انقلاب ابيض، في اجواء يطغى عليها الخطاب الاصلاحي على الصعيد الاقتصادي والسياسي.

فقبل عشرة ايام من الاحتفالات دعا سيف الاسلام نجل الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي، وهو من ابرز دعاة الاصلاح والانفتاح الى «اعادة تأسيس دستور ثابت لمئة سنة قادمة والى وضع مرجعية ثابتة والى التحول السياسي من ليبيا الثورية الى ليبيا الدولة».

وانتقد سيف الاسلام (36 عاما) الذي يترأس مؤسسة القذافي للتنمية «حالة الفوضى» السائدة في ليبيا واعتبر انها عائدة الى «غياب الدستور والقوانين»، متهما «المافيا الليبية» بالتصدي للمشاريع الاصلاحية.

واضاف سيف الاسلام «هل توجد سلطة شعبية فعلا في ليبيا والا كيف تزور قرارات باسم الشعب ويسجن الناس ونبهدلهم باسم الشعب ثم نأتي ونضحك على انفسنا ونقول اننا نعيش في الفردوس».

وتابع ان «اي فردوس ونحن لا توجد لدينا بنية تحتية والشركات العامة يديرها مدراء عامون يتصرفون كأنها شركاتهم الخاصة».

ودعا الى مواصلة عمليات تخصيص الشركات ولا سيما في مجال الاتصالات والمصارف والسماح لمصارف اجنبية بفتح فروع اعتبارا من السنة المقبلة.

وتحدث عن الصعوبات التي واجهها في سعيه لادخال بعض الاصلاحات.

ودافع عن الاصلاحات الاقتصادية التي بدأ تطبيقها في ليبيا. وكان الزعيم الليبي معمر القذافي دعا في حزيران/يونيو 2003 الى خصخصة الشركات العامة وتحرير الاقتصاد. وبدأت السلطات الليبية باتخاذ بعض الاجراءات في هذا الاتجاه.

وبدأت رياح التغيير تهب على ليبيا بعدما قرر الزعيم الليبي التخلي عن برنامج طرابلس لاسلحة الدمار الشامل العام 2003. وكانت ليبيا منبوذة من قبل الولايات المتحدة منذ العام 1981 باعلان مسؤوليتها عن اعتداء على مرقص في برلين يرتاده امريكيون (1986) واعتداء لوكربي (1988 الاعتداء على طائرة اوتا الفرنسية فوق صحراء النيجر (1989).

ويقول دبلوماسي غربي ان ليبيا «اصبحت تعمل بشكل متواصل لرسم سياسة جديدة للبلاد في محاولة جادة لاعادة الثقة بينها وبين المجتمع الدولي مما شجع الكثير من الشركات الامريكية والغربية على التوجة نحو الاستثمار في ليبيا للمساهمة في تحديث وتنويع الاقتصاد الليبي وللاستفادة من عشرات المشاريع التي شرعت ليبيا بتنفيذها».

وشرعت ليبيا على مدى السنوات الثلاث الماضية في اتخاذ سلسلة من الاجراءات لتحرير الاقتصاد وطرح المئات من الشركات العامة على الخصخصة والى اطلاق سوق للبورصة.

واظهر تقرير اقتصادي ليبي صدر اخيرا ان اجمالي ما انفقته ليبيا على البرامج التنموية في مختلف المجالات منذ العام 1970 وحتى نهاية 2003 بلغ ما يقارب خمسين مليار دولار وان ما نفذ فعلا على مدى 34 عاما الماضية بلغ 38 مليارا.

ويؤكد وزير التخطيط الليبي الطاهر الجهيمي ان الاقتصاد الليبي «يشهد تحولا ايجابيا يتطلب المزيد من الاجراءات لتعزيزه» مشيرا في هذا الاطار الى الخطة الخمسية التي تعتزم ليبيا تنفيذها بين 2006 و2011 بهدف «تحقيق نمو يبلغ ستة في المئة في القطاعات غير نفطية».

ويقول سعيد هنية استاذ مادة الاقتصاد ان «ليبيا تمتلك ثرواث هائلة سواء نفطية او سياحية لكن المطلوب دفعة قوية لحلحلة الاقتصاد الليبي المكبل بالروتين والبيروقراطية والنظام المصرفي المتخلف».

واعرب عن امله في ان يتمكن سيف الاسلام «من تنفيذ ما قاله».

لكن محللين يعتبرون ان من المبكر معرفة ما اذا كان سيف الاسلام سيتمكن من تحقيق برنامجه خصوصا امام معارضة الحرس القديم الذي يعتمد على الكتاب الاخضر بنظرياته الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر مريم عيسى الاستاذة الجامعية ان «ما دعا الى سيف الاسلام ليس جديدا.

القذافي دعا اليه كثيرا لكن الفساد مستشر ونحتاج لسنوات لتنفيذ ما نصبو اليه المشكلة في ليبيا ليس غياب القانون ولكن تفعيله».

ويسجل لسيف الاسلام انه رغم الصعوبات استطاع خلال فترة قصيرة من اختراق المعارضة بالخارج وان يقنع عددا كبيرا منهم للعودة الى البلاد كما استطاع عبر مؤسسة القذافي للتنمية ادخال تحسينات في مجال حقوق الانسان بالافراج عن عدد كبير من الاخوان المسلمين والمساجين السياسيين، حسبما يرى محللون.

زيارة وزيرة التعاون الفرنسية لنواكشوط تتوّج باعلان باريس تأييدها للبرنامج الانتقالي الموريتاني

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

تمخضت المحادثات التي أجرتها بريجيت جيراردين الوزيرة الفرنسية المنتدبة للتعاون خلال زيارة أنهتها أمس الخميس لموريتانيا عن تأييد فرنسا للبرنامج الانتقالي الموريتاني.

وكانت الوزيرة الفرنسية قد التقت خلال زيارة عمل دامت يومين الرئيس الموريتاني الانتقالي العقيد علي ولد محمد فال وكبار معاونيه في الخارجية والاقتصاد كما التقت اللجنة المستقلة للانتخابات ورابطات المجتمع المدني.

وأكدت بريجيت جيراردين في مؤتمر صحافي عقدته ظهر أمس الخميس قبل مغادرتها الى أبيدجان، أنها بحثت مع المسؤولين الموريتانيين «كافة الأمور المتعلقة بمجريات المرحلة الانتقالية الجارية» في موريتانيا و«تطورها الذي يبعث على الارتياح ويحظى بتأييدنا، من أجل ان يتمكن الموريتانيون من حسم الموقف السياسي عبر الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية المقررة ووفقا للاجال المحددة».

وأكدت بريجيت جيراردين اهتمام فرنسا «بمدى انخراط جميع الموريتانيين في هذا المسلسل الانتخابي وتطلعها الى مواكبته بأحسن ما يمكن».

وأضافت «لقد استعرضنا كذلك العلاقات الثنائية الموريتانية الفرنسية التي هي علاقات متميزة على الدوام ونسعى في فرنسا ليس للمحافظة عليها فحسب، وانما لتعزيزها أيضا».

وقالت جيراردين انها استعرضت مع الرئيس الموريتاني الاولويات الموريتانية في مجال التنمية والطرق المثلى التي تمكن فرنسا من مواكبتها وبخاصة على صعيد التهذيب والنظافة والبيئة والتنوع البيولوجي».

وأشارت الوزيرة بريجيت جيراردين الى أن فرنسا تتوق للمزيد من مواكبة تنفيذ العديد من مشاريع التعاون في موريتانيا.

وأكدت الوزيرة الفرنسية أنها استعرضت مع الرئيس الموريتاني حالة التعاون الثنائي بين موريتانيا وفرنسا كما استمعت منه لعرض عن الحالة السياسية في موريتانيا والمراحل التي قطعتها موريتانيا نحو استعادة حياة دستورية تعددية كاملة.

وقالت ان مباحثاتها مع الرئيس الموريتاني تناولت الأوضاع الدولية الراهنة وقضايا متعددة أخرى تهم البلدين.

هذا ووقعت بريجيت جيراردين اتفاقيتي تمويل مع وزير الشؤون الاقتصادية الموريتاني محمد ولد العابد.وتنص الاتفاقية الأولى على تمويل قدره 650 ألف يورو مخصصة لانجاز برنامج موريتاني يرمي الى التعرف أكثر على الجوانب العلمية للبيئة البحرية التابعة لمحمية حوض آرغين الطبيعية الموريتانية أما الاتفاقية فتنص على تمويل قدره مليون ونصف يورو خاص باقامة مجموعة من المشاريع التنموية الصغيرة المنفذة من طرف منظمات موريتانية غير حكومية.

ولدى التوقيع على هاتين الاتفاقيتين أكدت الوزيرة الفرنسية أن مجموع التمويلات التي قدمتها وكالة التنمية الفرنسية لموريتانيا خلال الأشهر العشرة الأخيرة بلغت 40 مليون يورو خصصت لتمويل مجموعة من البرامج التنموية المختلفة.

هذا ويغطي التعاون بين موريتانيا وفرنسا العديد من المجالات الهامة.

ومن أهم المشروعات التي يشملها ذلك بناء مطار نواكشوط الدولي واقامة اشارات الهبوط في مطار نواكشوط و اقتناء سفينة للرقابة البحرية و بناء مطارات داخلية في مدن كيهيدي وتجكجة وسيليبابي.

وتعتبر فرنسا شريكا رئيسيا لموريتانيا على صعيد المشاريع المنتجة، حيث تتدخل عبر الوكالة الفرنسية للتنمية بما يقارب 53،4 مليون يورو في تمويل مشروع امهاودات لاستخراج خامات الحديد.

كما تستفيد موريتانيا من مؤازرة فرنسية في مجهوداتها لمحاربة الفقر من خلال مشاريع تهم قطاعات المياه والتهذيب واللامركزية وتثمين الموارد البحرية والعون الغذائي الاستعجالي.

ومن ابرز مشاريع التعاون الجارية بين البلدين مشروع الكهربة الريفية الذي سيمكن من كهربة 150 قرية في ولاية اترارزة بغلاف مالي قدره 2،21 مليون يورو. ويضاف الى ذلك مشروع تنمية مدينة نواذيبو (2،3 مليون يورو) والتوقيع على اتفاق أولي لالغاء الديون ضمن مبادرة تخفيف ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية، الذي استفادت منه موريتانيا بالغاء 14 مليون يورو من الدين الفرنسي المستحق.

وفضلا عن ذلك ترتبط موريتانيا وفرنسا بعلاقات تعاون في الاطار متعدد الاطراف ويهتم المستثمرون الفرنسيون ببعض القطاعات الاقتصادية في موريتانيا كالبنوك والتأمينات والتنقيب عن النفط والمعادن واستغلالها وتنمية وتصدير المنتجات الزراعية.

وتؤكد مصادر الخارجية الموريتانية أن زيارة الوزيرة الفرنسية شكلت مناسبة هامة لترسيخ الثقة الفرنسية في البرنامج الذي ينفذه المجلس العسكري منذ الاطاحة بنظام الرئيس ولد الطايع في آب/اغسطس 2005 وهو البرنامج الذي سيتوج في اذار/مارس 2007 بانتخابات رئاسية لا يشارك فيها أي عضو في المجلس الحاكم ولا في الحكومة الانتقالية.

وسبق لدول الاتحاد الأوروبي أن سجلت بارتياح كبير في شهر حزيران/يونيو الماضي الخطوات التي قطعها البرنامج الانتقالي الديمقراطي في موريتانيا وبخاصة نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي نظم بنجاح في الخامس والعشرين حزيران/يونيو 2006.

وذهب مراقبون مطلعون الى أن زيارة الوزيرة بريجيت لنواكشوط تحمل بعدا آخر حيث أنها أول مسؤول سام فرنسي يزور موريتانيا منذ الثالث من آب/اغسطس 2005 مما يجعل زيارتها اعترافا من باريس بنظام العقيد علي ولد محمد فال.

واعتبر مصدر ديبلوماسي غربي في نواكشوط أن الزيارة ذات بعد كبير لأنها انطلاقة للتعاون الكامل بين نواكشوط وباريس وانفتاح فرنسي على المستعمرة السابقة التي تغذ السير نحو نظام تعددي نموذجي في المنطقة المغاربية.

واضافة للقاءات التي ستجريها الوزيرة الفرنسية مع أعضاء الحكومة الموريتانية ونشطاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية.يذكر أن فرنسا هي الشريك التنموي الأول لموريتانيا كما أنها تحتل الرتبة الأولى في قائمة الدول المانحة لموريتانيا وان كانت اليابان بدأت تضايقها على هذا الصعيد.

تونس والجزائر تريدان تعزيز علاقاتهما الثنائية

■ تونس ـ اف ب: وصف وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي امس الخميس في تونس علاقات بلاده بتونس بانها «ممتازة» واكد رغبة البلدين الجارين في تعزيزها.

وقالت وكالة تونس افريقيا للانباء (وات) الرسمية التونسية ان الوزير الجزائري الذي يزور تونس منذ الاربعاء، ادلى بهذه التصريحات عقب مباحثات اجراها اليوم مع رئيس الوزراء التونسي محمد الغنوشي.

واكد الوزير الجزائري مع الغنوشي «الارادة القوية» التي تحدو البلدين في العمل على تطوير علاقاتهما الثنائية.

كذلك اشاد «بتطابق وجهات النظر» بين البلدين الجارين بشأن القضايا الاقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك.

وكان البجاوي التقى الاربعاء رئيس مجلس النواب التونسي فؤاد المبزع. واكد المسؤولان رغبة بلديهما في احياء اتحاد المغرب العربي الذي يضم ايضا المغرب وليبيا وموريتانيا.

واتحاد المغرب العربي الذي تأسس في 1989 بهدف بناء مغرب عربي موحد سياسيا واقتصاديا، يعاني شللا منذ اكثر من عشر سنوات بسبب الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية خصوصا.

الاعلان عن تأسيس لجنة لمساندة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

■ تونس ـ يو بي أي: أعلنت مجموعة من الشخصيات السياسية والحقوقية والاعلامية امس الخميس عن تأسيس «لجنة وطنية» لمساندة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الاانسان التي تعاني من أزمة داخلية شلت نشاطها منذ ايلول/سبتمبر من العام الماضي.

وتتألف اللجنة من رؤساء سابقين للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، ومسؤولين سابقين في هيئتها الادارية، ورؤساء سابقين لمنظمات غير حكومية وجامعيين وأطباء ونقابيين وصحافيين ومحامين ومثقفين.

وجاء في بيان وزع امس أن تأسيس هذه اللجنة جاء استجابة للنداء الذي وجهته الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في السادس من ايار/مايو الماضي بمناسبة يوم تضامن مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، واعتبارا «لشعور القلق ازاء الاجراءات القضائية التي قام بها بعض مسؤولي ومناضلي الرابطة ضد هيئتها الادارية مما حال دون عقد مؤتمرها السادس مرتين».

وكانت محكمة تونسية أصدرت حكما قضائيا بناء على شكوى رفعها عدد من رؤساء فروع الرابطة، نص على ايقاف أية أعمال تحضيرية تمهد لعقد المؤتمر السادس للرابطة في تاريخه الى حين فصل النزاع القائم بين مجموعة من قياديي المنظمة وهيئتها الادارية، مما حال دون عقد هذا المؤتمر مرة أولى في شهر ايلول/سبتمبر من العام الماضي ومرة ثانية في نهاية شهر تموز/يوليو من العام الحالي.

ودعت اللجنة كل الذين تقدموا بهذه الشكاوى وشككوا في شرعية عقد المؤتمر، الى سحبها،تمهيدا لحل منصف يمكن من عقد المؤتمر الذي «يجب أن يكون الجهة الوحيدة المؤهلة لدراسة وحسم القضايا التي تلزم حاضر الرابطة ومستقبلها بدون اقصاء».

بضعة مهاجرين افارقة من 75 وصل قاربهم المطاطي الى جزر الخالدات الاسبانية يسلمون انفسهم للحرس المدني الاسباني

ايطاليا وليبيا ومالطا تناقش الهجرة غير المشروعة

■ فاليتا ـ رويترز: قال تونيو بورغ وزير داخلية مالطا الاربعاء ان وزراء داخلية كل من ليبيا وايطاليا ومالطا سيلتقون في فاليتا في السادس من ايلول/سبتمبر لمناقشة سبل تثبيط الهجرة غير المشروعة الى اوروبا.

وكان بورغ يتحدث في ختام اجتماع استمر يومين بين مسؤولين مالطيين وايطاليين بشأن تفاصيل تسيير دوريات بحرية قبالة الساحل الليبي بهدف منع المهاجرين الافارقة غير الشرعيين من محاولة عبور البحر المتوسط الى مالطا وايطاليا.

وقال بورغ انه يأمل ان تبدأ الدوريات التي تنظم بالتنسيق مع «فرونتيكس» الوكالة الاوروبية للحدود بحلول نهاية ايلول/سبتمبر. ولكنه اضاف ان ليبيا لم توافق بعد على المشاركة.

وقالت اليونان والمانيا انهما مستعدتان للمشاركة في الدوريات.

وقال بورغ ان محادثات السادس من ايلول/سبتمبر ستكون هي المرة الاولى التي يلتقي فيها هو ووزير الداخلية الايطالي جوليانو اماتو ووزير الامن العام الليبي صالح رجب المسمري تحديدا لمناقشة الهجرة غير المشروعة.

وقال ان مفوض الشؤون الداخلية في الاتحاد الاوروبي فرانكو فراتيني قد ينضم ايضا الى الاجتماع.

وقال بورغ انهم ايضا قد يناقشون الى جانب الدوريات البحرية كيف يمكن للاتحاد الاوروبي ان يساعد ليبيا في التعامل مع المشكلة ربما بتسيير دوريات في الصحراء الليبية لمنع المهاجرين من استخدام ليبيا كنقطة انطلاق في طريقهم الى اوروبا.

الجزائر: اويحيى يعلن موافقته على تمديد العمل بقانون العفو

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

اعلن الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الجزائري، احمد اويحيى، انه لا يعارض تمديد العمل بقانون السلم والمصالحة الوطنية الذي انتهت صلاحيته ليلة الخميس الى الجمعة.

وقال اويحيى في لقاء مع قيادات حزبه في مدينة تيبازة غرب الجزائر العاصمة بعد أكثر من ثلاثة اشهر من تنحيته من على رأس الحكومة في ايار/مايو الماضي انه لا يرى مانعا في التمديد للقانون «ما دام يخدم الجزائر».

وقال اويحيى «لا يجب غلق الباب امام من يرغب في تسليم نفسه سواء في ايلول/سبتمبر او كانون الاول/اكتوبر». والمهم، كما قال، ان «تنتهي المأساة لان ذلك مكسب للجزائر».

وأضاف ان الحسم النهائي في هذه القضية يعود الى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يمتلك صلاحية اتخاذ قرار في هذا الاتجاه من اجل اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا لمعالجة الازمة الراهنة.

ولكن اويحيى الذي ينعته خصومه من الاسلاميين بالرجل الاستئصالي قال ان محاربة الارهاب لن تتوقف رغم اقرار المصالحة الوطنية لان ذلك «ضرورة لابد منها من اجل القضاء على عناصر الجماعات الارهابية التي ترفض الاستسلام والاستفادة من قانون العفو».

وفي تقييم لمسار المصالحة الوطنية، قال رئيس الحكومة السابق انها «حملت نقاطا ايجابية وهي تسير في الطريق الصحيح لانها عالجت العديد من القضايا ذات الصلة بالازمة الجزائرية بما في ذلك قضية المفقودين (معالجة 3 الاف ملف) بالاضافة الى التكفل بضحايا المأساة الوطنية».

وقال ان العراقيل التي يتحدث عنها البعض «امر طبيعي والتأخر المسجل مس فقط بعض الملفات الشائكة التي تستدعي معالجة خاصة».

وقال ان حزبه، التجمع الوطني الديمقراطي، «يرفض الخلاصات السريعة وحصر تقييم العملية على مؤسسات الدولة دون النظر والاخذ باراء المواطنين».

وقال اويحيى انه يعارض «معارضة صريحة» عودة «من كانوا السبب المباشر في الازمة بالجزائر» تلميحا الى القيادات السياسية للجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة التي كان يتزعمها عباسي مدني الموجود حاليا بالعاصمة القطرية الدوحة. وقال ان نص القانون صريح في هذا الشأن.

وكان مدني مزراق قائد الجيش الاسلامي للانقاذ، الجناح المسلح للجبهة الاسلامية للانقاذ الذي استسلمت عناصره لقوات الجيش الجزائري في تشرين الاول/اكتوبر سنة 2000 تهجم يوم الثلاثاء على اويحيى واتهمه بعرقلة تنفيذ تدابير المصالحة. وقال مزراق ان المصالحة الحقيقية يجب ان تنتهي الى عودة الجبهة الاسلامية للانقاذ.

وتقاطع موقف التجمع الوطني الديمقراطي مع موقف الحزبين الاخرين في التحالف الرئاسي حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم بخصوص قضية تمديد سريان قانون العفو.

من جهة ثانية (رويترز) اعربت جماعة حقوقية مؤيدة للحكومة في الجزائر امس الخميس عن أملها في اتخاذ الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة قرارا بتمديد اجل خطة للمصالحة الوطنية تستهدف انهاء سنوات من العنف.

وجاءت تصريحات فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان بعد أيام من قول رئيس الحكومة عبدالعزيز بلخادم انه لا يرى مانعا في قيام بوتفليقة بأي مبادرة لتمديد العمل بميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي ينقضي اجله منتصف ليل امس الخميس.

وقال قسنطيني للاذاعة الحكومية «ارى ان جعل 300 من الارهابيين يغادرون معاقلهم نتيجة طيبة. هذا الرقم يمثل نصف عدد الارهابيين الذين كانوا يحملون السلاح ضد الدولة والشعب. هذه نتيجة جيدة رغم انها غير مرضية بشكل كلي».

وسئل قسنطيني عن رأيه في أي مسعى للتمديد فرد قائلا «طبعا هذا مرغوب فيه. كنت أود أن تنتهي الامور في الوقت المحدد لكن كان هناك تردد في الادارة. هناك صعوبات بيروقراطية لابد من ازالتها. بالنسبة الينا المهم الوصول الى الهدف وهو تحقيق المصالحة الوطنية والسلم المدني والعودة النهائية للسلم الى البلاد».

وانتقدت أحزاب سياسية الادارة متهمة اياها بالتباطؤ في تنفيذ بنود الخطة التي تشمل أيضا تعويضات مالية لضحايا العنف ولموظفين تعرضوا للطرد من مناصبهم للاشتباه في صلتهم بجماعات متشددة.

وافرجت السلطات عن 2200 من المتشددين تنفيذا للخطة بعد سجنهم لدورهم في نشاط الجماعات الاسلامية. واندلعت موجة العنف في البلاد عام 1992 عندما الغت السلطات نتائج الدور الاول لانتخابات تشريعية كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ المحظورة حاليا متقدمة فيها. وسقط 200 الف قتيل منذ ذلك الحين لكن حدة هجمات الاسلاميين خفت في الاعوام الاخيرة.